الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

التفتيش المركزي
ادارة المناقصات
وارد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ ٢٧

رقـــم الصادر : ٢١١/ ص
رقـم المحفوظات : ٢/٢٢٦
بيـــروت، فـــي : ٢٠٢١/٢/١٥

جانب إدارة التفتيش المركزي
- إدارة المناقصات

الموضـــوع : "مصادر" وزارة الطاقة والمياه ولجنة الأشغال العامة إلى جريدة الأخبار بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢١.

المرجـــع : - كتابكم رقم ١٠/١٩ تاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ الموجه الى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
- رأي هيئة التشريع والإستشارات رقم ٢٠١٩/٥٢٤ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥.

رداً على كتابكم المشار إليه أعلاه،

نشير بدايةً بأن الموضوع المطروح المتعلق بمناقصة الفيول وطلب نشر محاضر مجلس الوزراء يجب أن يقدّم من حيث الشكل الى الأمانة لمجلس الوزراء وليس الى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء كما ورد في الطلب المقدّم ما يوجب ردّه من حيث الشكل، **هذا من جهة،**

ومن جهة ثانية، غني عن البيان بأن اصول مخاطبة الامانة العامة لمجلس الوزراء تفترض تقديم الطلب من خلال رئيس التفتيش المركزي وليس من خلال تقديم طلب مباشر من قبل المدير العام لإدارة المناقصات وفقاً لما اكّدته هيئة التشريع والإستشارات بإستشارتها المشار اليها في المرجع أعلاه، ما يجعل من الطلب وفي حال تقديمه الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وارداً خلافاً لاصول التخاطب الاداري ما يشكّل سبباً اضافياً لردّه من حيث الشكل ايضاً،

ومن جهة ثالثة، وعلى سبيل الاستطراد، ومن ومراجعة كتابكم المبيّن أعلاه، يتبدّى أنكم تركنون الى قانون حق الحصول إلى المعلومات في سبيل الحصول على محاضر جلسات مجلس الوزراء، علماً أن النبذة الثالثة من الفقرة (ب) من المادة /٥/ من القانون رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ (الحق في الوصول الى المعلومات) تعطي لمداولات مجلس الوزراء ومقرراته الطابع السري وهو امر ينسجم مع نص المادة /٢٢/ من المرسوم رقم ٢٥٥٢ تاريخ ١٩٩٢/٨/١ (تنظيم اعمال مجلس الوزراء) التي تمنع إعطاء أي نسخة عن محاضر

مجلس الوزراء بحيث يحق فقط لكل وزير الاطلاع شخصياً على محاضر مجلس الوزراء، وان ما تقدّم يجعل من الطلب المقدّم من حيث المضمون، وعلى افتراض تقديمه وفقاً للاصول، فاقداً مرتكزه وسنده القانوني،

و**من جهة رابعة واخيرة**، وعلى سبيل الاستطراد الكلي ومن باب العلم ليس الا، فقد سبق لوزارة الطاقة والمياه أن طلبت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تفسير قرار مجلس الوزراء رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢ المتعلق بإطلاق مناقصة عمومية لتلزيم الفيول اويل والغاز لزوم عمل مؤسسة كهرباء لبنان، فأودعتها الأمانة العامة كتاباً بهذا الخصوص نرفق لكم صورته ربطاً.

للإطلاع.

القاضي محمود مكيّه

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء